جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

# مجلة الدراسات الأفريقية

* رحلة حج منسا موسى ... قراءة جديدة في ضوء تأويلات الشكري
* الدوافع السياسية للحرب في مجتمع السودان الغربي
* بعض المناظر الصخرية ذات المدلول الديني في تاسيلي ناجر خلال مرحلة الرعي (٤٠٠٠ ق.م – ٢٠٠٠ق.م)
* شواهد المقبرة الملكية في زنجبار مصدرًا لتاريخ أسرة البوسعيد (١٨٤٣- ١٩٧٠)
* الحرب والذهنية في مجتمع السودان الغربي إبان القرنين ٩ - ١٠هـ / ١٥- ١٦م
* النزاع الفرنسي البريطاني حول إقليم وايما وتعيين حدود غينيا وسيراليون ( ١٨٩٣ – ١٩٠٣ )
* تصوير الشعر الأمهري لموجات الجفاف والمجاعة في إثيوبيا
* عبارة السبب في اللغة السواحيلية «في ضوء منهج تحليل المكونات المباشرة»
* الهجرة الدولية الأفريقية
* أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الأفريقي
* جرائم المخدرات في محافظة مطروح «دراسة جغرافية»
* مضيق باب المندب دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية
* أهمية التمثيل الدبلوماسي في إدارة العلاقات الدولية (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الدولي العام)
* دور المجتمع المدني الأفريقي في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء
* دور قطاع النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية
* مجتمع الفانتي والضوابط الاجتماعية في غانا «دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية»
* واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة

العـدد ٣٦
٢٠١٤

مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر

# واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة

د/ حاجى فطيمة(*)

**المقدمة:**

تعد عملية التنمية البشرية منظومة متكاملة تنسجها مجموعة من المكونات والعوامل المتداخلة، والتي تتمثل أهمها في عوامل الإنتاج والسياسات الاقتصادية والمالية، والتركيب المجتمعي والقيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي. ومن هذا المنطلق وفي ظل المسيرة التنموية انتهجت العديد من دول شرق آسيا عند حصولها على الاستقلال في منتصف القرن العشرين نهجا يختلف عن العديد من الدول النامية - والتي تتشابه معها في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية-، وسارت وفق خطط واستراتيجيات تنموية متتابعة جعلتها دولا صناعية تطمح لأن تصبح في مصاف الدول المتقدمة.

ويعد النموذج الماليزي للتنمية من أكثر النماذج تميزًا على كافة المستويات والأصعدة، كما أحرزت تقدما واضحا فى عملية التعليم، مما كان له من مردود إيجابي على التنمية البشرية فى ماليزيا معتمدا في ذلك على مجموعة من السياسات التعليمية، وهو ما انعكس بشكل جيد على تنمية رأس المال البشرى هناك .

وقد أدى نجاح التجربة الماليزية في تحقيق مراكز متقدمة وسط مثيلاتها من الدول النامية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إلى جعلها نموذجا مثاليا يحتذي به في كافة الدول النامية وعلى رأسهم الجزائر، من هنا تبرز إشكالية البحث في التالي: ما واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ؟ وما مدى امكانية استفادة الجزائر

(*) أستاذة محاضر بقسم كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج - الجزائر.

من هذه التجربة ؟ ، خاصة أن الجزائر تعاني من مشكلة عدم توافق مخرجات التعليم مع خصائص الشغل في السوق المحلي، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، وعند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة وجودة ولا يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة وبشكل ملح إلى إعادة النظر في السياسات التعليمية بما يتناسب مع احتياجات سوق الشغل في الجزائر ، وبما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، ولا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم إعدادها تربويا وعلميا ومهنيا بالشكل المناسب.

من خلال هذه المداخلة سيتم التركيز على توصيف السياسات التعليمية في ماليزيا، مع تحديد السياسات التعليمية في الجزائر، وذكر جوانب القصور التى يعاني منها قطاع التعليم في الجزائر ، مع التعرض إلى مدى امكانية استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا في هذا المجال؟ وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أهم ملامح نظام التعليم العام والجامعي في ماليزيا؟.
- فيما تمثلت سياسات تطوير التعليم في ماليزيا؟
- ماهي خصائص السياسات التعليمية في الجزائر وما هي أهم المشاكل التى تواجه التعليم في الجزائر؟
- كيف يمكن للجزائر ان تستفيد من تجربة ماليزيا، مما يجعل للتعليم دورا فى إحداث نهضة تنموية في هذا البلد؟

**فرضيات البحث:**

استطاعت ماليزيا أن تحقق نهضة تنموية بفضل السياسات التعليمية ، والجزائر كغيرها من الدول العربية، تعاني العديد من المشاكل والتحديات في هذا المجال، ولحصر مجال دراستنا وضعنا الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** تتميز السياسات التعليمية في ماليزيا بالتركيز على الانفاق العام وعلى الاعتماد على التأهيل والتدريب، مما يجعل سوق الشغل تتميز بنسبة

بطالة منخفضة جدا تشمل خريجي الجامعات، وهم لا يجدون صعوبة في الاندماج في سوق العمل بالاعتماد على حصيلتهم العلمية ، والتي تمثل حصيلة أكاديمية تزخر بالخبرات المهنية.

**الفرضية الثانية:** السياسات التعليمية في الجزائر ما تزال تعاني من نقائص مختلفة، من أهمها انخفاض الانفاق على البحث العلمي، وعدم تجسيد هذه البحوث على أرض الواقع، بالإضافة إلى تبني أساليب بيداغوجية لا تتلاءم مع المتغيرات الحالية، والاعتماد على سياسة تعليمية ترتكز على تراكم المعرفة بعيدا عن مدى أهمية التحصيل العلمي ومدى مواكبته لمتطلبات سوق الشغل.

**الفرضية الثالثة:** هناك امكانية كبيرة للجزائر للاستفادة من تجربة ماليزيا في هذا المجال ، من خلال الاعتماد على خلق أجهزة مشتركة بين الجامعات من جهة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، لتحقيق التنسيق وخلق النجاعة في عملية إدارة مخرجات التعليم ، من أجل تحقيق نهضة تنموية .

**منهجية البحث:**

من أجل الإلمام بجوانب الظاهرة المدروسة استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، وعمدنا إلى توصيف السياسات التعليمية في ماليزيا، وكذا السياسات التعليمية الحالية في الجزائر ، من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وتحليلها، كما خلصنا من خلال التحليل إلى وضع مجموعة من التوصيات تخص الجزائر، بحيث تعد هذه الأخيرة بمثابة حلول يجب مراعاتها لتحقيق النهضة التنموية.

**خطة البحث:** لغرض الإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية بحيث:

**أولا: ماهية التعليم، والسياسة التعليمية** ، وفيه نتعرض إلى تحديد مفاهيم وتعاريف للتعليم، مع ذكر أهمية هذا الأخير، بالإضافة الى اعطاء تعريف موجز للسياسة التعليمية.

**ثانيا: توصيف نظام التعليم العام والجامعي في ماليزيا** ، نذكر فيه مراحل التعليم بالإضافة إلى ذكر أهم قوانين التعليم ومؤسساته في هذا البلد.

**ثالثا: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا،** ونتعرض من خلاله الى الدور المحورى للدولة في هذا المجال.

**رابعا: مدى استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في مجال التعليم** ، نتعرض من خلاله لتحديد السمات العامة للسياسة التعليمية في الجزائر، مع تحديد أوجه القصور في هذه السياسة ، وفي الأخير نعرض بعض المقترحات في سبيل النهوض بالتعليم .

**أولا: ماهية التعليم، السياسة التعلمية :**

يحتل التعليم مكانة هامة في الدراسات الحديثة، بحيث تم تحديد مفهومه في التالي:

**لغة :** هو مصدر للفعل "علّم"، وهو فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس.

**اصطلاحا :** هناك عدة تعاريف للتعليم منها:

"التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع، وحسب تعريف اليونسكو يعرف التعليم على أنه تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكوينا شاملا ومتكاملا، فرديا واجتماعيا لتأهيله للمشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط التنمية[١]».

«كما يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية، وقد جاء في مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس ١٩٧٩-١٩٨٣ لحزب جبهة التحرير بأن التعليم بمفهومه الواسع هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتحديد السلوك، وهو دعامة أساسية في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية وفعالية تكوينها، ومدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة[٢]»

إن القراءة الدقيقة لما ورد تسمح باستنتاج أن مصطلح التعليم يحمل بين ثناياه التنشئة المكتسبة للفرد من خلال التفاعل بينه وبين العالم الخارجي عن طريق سعي الفرد لاكتساب المزيد من المعارف والمحافظة عليها وإعادة تنظيمها وفق ما لديه من خبرات.

ويعتبر التعليم أيضا عملية تزويد الأفراد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين، فهو يهتم بتنمية المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العملية من خلال زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للعالم الخارجي، ويهدف التعليم إلى تطوير الممتلكات الفكرية واكتساب المعارف العامة والخاصة بما في ذلك تلك التي تهدف للحصول على كفاءات مهنية معينة تؤهلهم للالتحاق بوظائف محددة، كما أنه يمثل نشاط اقتصادي ينتظر من ورائه تحقيق منفعة من جهة ويتطلب زيادة فعالية أداء الأفراد المتعلمين من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق احتل التعليم طليعة انشغالات مختلف الدول، من تخطيط وإنفاق وتطوير، إدراكا منها لأهميته في تأهيل مواردها البشرية بالمستوى الذي يسمح لها من تحقيق تنمية ومنفعة عالية.

ومن هنا نستخلص أن التعليم الذي كان في السابق يعتبر فنا من فنون نقل المعرفة في نطاق المدرسة، تحول اليوم إلى علم متين، يرتبط بالعديد من المجالات، بعد اتساع المعنى حاليا ليشمل العملية الثقافية بأكملها ألتي تؤدي إلى تنمية الأفراد، وإبراز إمكانياتهم المختلفة[٤].

**- تعريف السياسة التعليمية:**

يقصد بالسياسة التعليمية «Educational Policy» بأنها «المواد الدستورية العامة للتعليم, وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته, وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهناً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها»[٥].

حيث أن السياسة التعليمية غير المستقرة والغايات غير الواضحة والأهداف غير المحددة، تجعل الدولة أو الفرد أو نظام التعليم يدور حول نفسه، ومن ثم يعود إلى الوضع الذي بدأ منه بعد بذل الجهد والمال والوقت[٦]. فصياغة وتحديد السياسة التعليمية بشكل دقيق ليمكن فهمها وتطبيقها يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الخطط التنموية، وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والمنافسة إقليمياً وعالمياً، لأنه في ضوء هذا التحديد تتحدد الوسائل والأدوات والطرائق والوسائل وصولاً للأهداف ومن ثم الغايات البعيدة.

**ثانيا: لمحة عن نظام التعليم العام والجامعي في ماليزيا:**

إن الاطلاع على النظام التعليمي في ماليزيا يعين على فهم تجربة التنمية وما أسهمت به مخرجات التعليم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والوصول إلى معدلات الإنتاجية العالية، وتحسين نوعية الحياة والتحول الهيكلي للاقتصاد القومي من قاعدة إنتاجية تقوم على المواد الخام، والأولية إلى اقتصاد صناعي حديث يعتمد على المنتجات التقنية والمعلومات والمعرفة.

وتشير إحصائيات عام ٢٠١٠إلى أن ٩٨٪ من سكان ماليزيا يعرفون القراءة والكتابة وأن ٩٩٪ من الأطفال الذين بلغوا السابعة من أعمارهم قد التحقوا بالمدارس وان ٩٢٪ من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية الإعدادية والثانوية والعليا وهذه النسب جميعا تعتبر من النسب الأفضل في العالم[٧]. وهنا تجب الإشارة إلى أن ماليزيا ومنذ استقلالها في عام ١٩٥٧ التزمت بتقديم خدمات التعليم الأساسي ١١عاما مجانا ، وتصل ميزانية التعليم في المتوسط إلى أكثر من ٢٠٪ سنويا من إجمالي اعتمادات الميزانية العامة للدولة[٨]، وتقسم المراحل في النظام التعليمي بماليزيا على النحو التالي.

**١ - نظام ومراحل التعليم العام[٩] :**

يشمل نظام التعليم العام في ماليزيا على مرحلة ماقبل المدرسة، والمرحلة الثانوية الصغرى، والعليا، ومابعد المرحلة الثانوية ، والتي تضم الإعدادية الجامعية وكليات المجتمع.

ويعد التعليم العام بمرحلتيه الابتدائية والثانوية الصغرى والعليا من مسؤولية الدولة، ويقدم مجانا حيث تتكفل الحكومة بتشييد المدارس وتنفق على احتياجات تشغيلها، ومرتبات المدرسين وتوفير الاحتياجات والوسائل المدرسية الضرورية في هذه المراحل ، كما تدعم الدولة المدارس الخاصة، أما التعليم بعد الثانوية فتتوزع إدارته بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتعتبر مرحلة ماقبل المدرسة فترة تحضيرية للتعليم الابتدائي، ومرحلة مابعد الثانوى مرحلة تحضيرية للجامعة، أو التأهيل لسوق العمل، ويمكن إيجاز وصف كل مرحلة من التعليم العام في ماليزيا وتحديد أهم التطورات التي شملتها على النحو التالي:

**أ. التعليم ماقبل المدرسة:**

تعتبر هذه الفترة مرحلة تحضيرية تهيء الأطفال بين سن الرابعة والسادسة لدخول المدارس النظامية، وقد تزايد الاهتمام بهذا التعليم في السنوات الأخيرة من طرف الدولة، مع إدراك المواطنين لأهميته، ويعمل هذا الطور دوراً كبيراً في تنمية الطفل في سن مبكر، إضافة إلى تلبية حاجة المجتمع الصناعي في رعاية الأطفال أثناء غياب الوالدين بسبب العمل.

وهناك العديد من الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية وهيئات القطاع الخاص التي ترعي وتؤسس هذه الرياض، وتغطي في مجملها مانسبة ٦٥ ٪ من إجمالي الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، يدير القطاع الخاص والمنظمات الأهلية حوالي٦٢٪ من مجموع المراكز والرياض في المدن وتدير الحكومة عدداً كبيراً من هذه المراكز منها بشكل أساسي المناطق الريفية وذوى الدخل المحدود.

**ب. التعليم الابتدائي:**

تبدأ هذه المرحلة في سن السادسة من عمر الطفل وتستمر ستة سنوات ، ونظرا لتعدد الأعراق يوجد نوعين من المدارس الابتدائية هما : المدارس القومية والمدارس المحلية، ويسمح في الأخيرة باستخدام اللغة الصينية أو الهندية إلى جانب اللغة المالاوية الرسمية ، وتتبع جميع المدارس المنهاج الحكومي للتعليم ويجري فيها امتحانان الأول يكون في السنة الثالثة من التعليم، والأخر في السنة السادسة لتقييم أداء الطلبة، ويركز في هذه المرحلة على تعليم الأطفال القراءة والكتابة،

وازداد عدد الطلبة في هذه المرحلة بنسبة ٩٦,٨ ٪ في عام ٢٠٠٠، كما ازداد عدد المدارس والمعلمين حيث أصبح هناك معلم لكل ١٥,٩ تلميذا في عام ٢٠٠٧ عوضا عن معلم لكل ٣٦ تلميذ عام ١٩٥٧.

**ج. التعليم الثانوي[١٠] « المدارس الإعدادية والثانوية العليا»:**

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرا من المواد الدراسية مثل العلوم والرياضيات، والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة لتنمية وصقل مهاراتهم، وتولي وزارة التعليم هذه المرحلة رعاية خاصة من حيث تطوير المنهاج، والاهتمام بالأنشطة التربوية والتعليمية، وتلعب هذه المرحلة أهمية كبيرة في تشكيل الطالب وإعداده لاجتياز التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة، وتهيئته لاختيار ماينا سبه من مساقات التعليم المتعددة، ويمر التعليم بالمدراس الثانوية الصغرى « الإعدادية» في الدول العربية، وثانيا المدارس الثانوية العليا ، وتعقد المدارس الثانوية الصغرى امتحانا في السنة الثالثة ، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصا، وتعتمد هذه المرحلة على رغبة وأداء الطالب معا، ويعاد تقييم ومفاضلة الطلاب في السنة الخامسة أيضا، عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية، وفي مستوى الثانوية العامة يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من المواد المتخصصة لاسيما في مساقي التعليم الفني والمهني، وتجري بعض المدارس الثانوية امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية، والتي تؤهله لمواصلة دراسته أو الدخول إلى سوق العمل، أما المستوى السادس من المرحلة الثانوية فهو يهيء الطلاب للدخول مباشرة إلى الجامعة، ويمكن للطلبة أن يلتحقوا بالمستوى الخامس بالسنة الإعدادية في الجامعة المحلية مباشرة.

وتتجه الحكومة حاليا إلى إقامة العديد من المدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية، تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم، ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدراس الذكية أنظمة التصنيع الذكية، وشبكات الاتصال، وأنظمة النقل الذكية ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة للبيئة[١١].

**د. التعليم العالي والجامعي:**

ينظر إلى هذا التعليم في ماليزيا على أنه البوتقة التي تتفاعل فيها كل المكونات الثقافية والاجتماعية، وتنصهر داخلها العناصر الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتربوية في البلاد من اجل تحقيق رفاهية المجتمع، وتقدمه والوصول به الى حياة كريمة، وتحقيقا لتلك الأهداف قامت الدولة بفتح المزيد من مؤسسات التعليم الجامعي من الكليات والتوسع في الجامعات الخاصة، والبرامج المشتركة مع الجامعات الأجنبية، وتدعم الحكومة وتمول حسب إحصاءات ٢٠٠٦ حوالي ١٢٠٠٠ طالب للدراسة خارج البلاد ، وتقدم الوكالات الحكومية والمصارف العامة والشركات الاتحادية والولائية قروضا مالية، ومنحا دراسية، وتهتم وزارة التعليم العالي بجودة التعليم حيث تطالب الجامعات بتقويم ومراجعة مناهجها الدراسية كل ثلاث سنوات كحد ادني، أو كل خمس سنوات كحد أقصى، ويوجد في الجامعات الماليزية أزيد من ٥٠٠٠٠ طالب أجنبي حسب إحصاءات ٢٠٠٥ ، وتشكل نسبة الدراسات الجامعية ٨٠ ٪ ومعظم هؤلاء الطلاب من غرب أسيا ودول الآسيان والباسفيك[١٢].

**٢ - تطوير قوانين التعليم ومؤسساته:**

شكلت في عام ١٩٥٦ قبيل الاستقلال لجنة وطنية خاصة بشؤون التعليم، طلب إليها إعداد توصيات حول سياسات وتطوير التعليم في البلاد، وبعد الاستقلال وضعت الحكومة مجموعة من المبادئ أهمها[١٣]:

- إعداد المعلمين للتدريس باللغة الوطنية ولهذا الغرض أسس معهد اللغة الوطني في عام ١٩٥٨ لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية والثانوية.
- أسست هيئات اللغة والتعليم المعروفة بديوان الباهاسا في عام ١٩٥٦، وأسند إليها مهمة إعداد الكتب المدرسية باللغة الوطنية، والمساعدة في التدريس باللغة الوطنية، وأخذت الهيئة على عاتقها مهمة تطوير اللغة الوطنية، وتسهيل تعلمها وإصدار المعاجم اللغوية.
- التدرج في التحول من استخدام اللغة الانجليزية إلى اللغة المالاوية، لتشمل جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي بشقيها المتوسط والعالي.

- تمديد التعليم العام من ١٢سنة إلى ١٥سنة، ثم إنشاء المدارس الريفية لاستيعاب المتسربين من المدارس الابتدائية لمدة ثلاث سنوات، والتوسع في المدارس المهنية والفنية لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تأكيد مجانية التعليم والدعم الكامل للتعليم الأساسي من الحكومة، وإزالة أي تكاليف ورسوم دراسية في مراحل التعليم الابتدائي.

**أ. جهود الحكومة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات[١٤]:**

**في عقد السبعينيات :** تركز الاهتمام باللغة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التعليم، ووظف التوسع في التعليم لتحسين أوضاع الأغلبية الفقيرة، وإحداث التوازن الاجتماعي المطلوب بين الأعراق المختلفة، وبين الريف والحضر، والاهتمام بنوعية التعليم وتوسيع قاعدته ودعم خدماته، وتميزت هذه الحقبة بالتركيز على تدريب المعلمين، وزيادة نوعية التعليم وزيادة القيد المدرسي، ومجانية تعليم الأساس في المرحلة الابتدائية والإعدادية، وتقديم منح دراسية لمساعدة الطلاب لمواصلة التعليم بالخارج، وأعطيت الأولوية للسكان في المناطق الريفية والفقيرة، الاهتمام بالتعليم الفني والعلوم التطبيقية وزيادة فرص الخيارات في التعليم الثانوي، وإتباع أساليب التخطيط العلمي ومتابعة تطوير التعليم، وفتح المزيد من الجامعات والمعاهد العليا.

**وفي حقبة الثمانينيات:** تركز الاهتمام بالتعليم العالي وانتهت مرحلة تعميم استعمال اللغة الوطنية في كافة مراحل التعليم، وتم تبني توصيات اللجنة الوزارية لتطوير التعليم واكتمل تطوير المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والإعدادية. كما أعطى التعليم الفني والمهني أهمية بالغة وازداد عدد المدارس في هذه المساق.

**وفي حقبة التسعينيات:** ازداد الاهتمام بالتعليم العالي في الاتجاه النوعي والوظيفي فازداد عدد المؤسسات، والمراكز العلمية المتخصصة وأنشطة البحوث والتطوير، وبالتالي ارتفع إنفاق الدولة بشكل كبير على التعليم العالي وشكل حوالي ١٨,٣ ٪عام ١٩٩١ .

**بداية الألفية الثالثة :**

ومع بداية الألفية الثالثة تجسد المخطط التوجيهي للتنمية التعليمية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ بحيث يندرج هذا المخطط التوجيهي تحت الخطة الماليزية التاسعة ذات

المدة خمس سنوات، وخصصت الحكومة لهذه التنمية التعليمية مبلغ ٢٣,١٩٨مليار رنجنيت، بحيث مس هذا المخطط كل المدارس وكل المواقع الجغرافية، وتلبي احتياجات كل الأعراق، ويشمل المخطط ستة مساع إستراتيجية وهي [١٥]:

**بناء وطن تقطنه الأمة المتحدة:** ركزت الدولة على التعليم باعتباره ينمي الانتماء القومي، مع الإحساس بالفخر لما للوطن من الثراء في الثقافات.

**تطوير القوى البشرية:** وهي مهمة تكوين شخصية الخريج التي لها قيمة في سوق العمل، من الاستعداد الداخلي للإبداع إلى ساحة المنافسة في دنيا العلوم والتقنية.

**جعل المدارس الوطنية مدارس مفضلة لدى الجميع:** والسعي إلى ذلك يحتاج إلى العناصر الجاذبة من المعدات والأجهزة التى لها تطابق لمقاييس الجودة والمواصفات العصرية.

**جعل مهنة التدريس المدرسي من المهن المرموقة:** هذا المحور يتطلب تشكيل شخصية المدرسين، حيث أن إحراز الاحترام اللائق لهذه المهنة «التعليم» يتطلب من قيادة التعليم أن تجعل أجور فئة المربيين للأجيال تبلغ المتوسط العالمي الذي حددته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أو على الأقل تكون قريبة منه. والجدول التالي يوضح ذلك.

**- التطلع إلى تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية :** من خلال تشجيع المؤسسات لكل البرامج الدراسية، والعمل على تجديدها كل ثلاث سنوات[١٦].

**ج. الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي الوطني نحو ٢٠٢٠**

جاء ميلاد الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي الوطني نحو٢٠٢٠، من منطلق عزم الرئيس السابق عبد الله بدوى على امتلاك ماليزيا رأس المال الاجتماعي على جودة عالية، حين أعرب عن حاجة البلد إلى الثروة التعليمية، وتتضمن هذه الخطة سبعة مساع هي[١٧]:

**- توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي مع مراعاة تحقيق المزيد من العدالة فيها :** وتتمثل العدالة المقصودة هنا الالتزام بمبدأ الديمقراطية، وهي سياسة الحرص على تقديم الأفضل لذوى الجدارة، بصرف النظر عن الانتساب إلى أي من الأعراق أو الديانات أو المستويات الاجتماعية.

**الترقي بجودة التعليم والتعلم :** لاتتحقق جودة التعليم والتعلم إلا بالترقي بمستوى المناهج، ومستوى السلك التدريسي ، وتجهيز العدد الكافي من الأدوات والأجهزة العصرية للتدريس.

**التعزيز لميادين الأبحاث والاختراعات :** مما يؤخذ عليه أداء التعليم العالي هو تدني عدد أعضاء الأعمال البحثية والتنموية، حيث المعدل ٢١,٨٪ فقط مقابل ١٠٠٠٠ عدد أفراد القوى العاملة، لذلك تسعى الحكومة الماليزية في الخطة الماليزية التاسعة إلى هدف تحقيق ٥٠٪ مع نهاية الخطة.

**الارتقاء بمستوى المؤسسات التعليمية العالية :** ومن خلال هذا المسار تسعى ماليزيا إلى جعل المؤسسات التعليمية العالية في ماليزيا تضاهي مستوى أفضل جامعات العالم.

**إبراز دور المؤسسات العالمية على الساحة الدولية :** وأولى خطوة للتطلع إلى الساحة العالمية هي انعقاد برامج التبادل بين الجامعات الماليزية وبين الجامعات بالخارج.

**إرساء الثقافة الداعمة لفكرة التعليم مدى الحياة :** حيث أن التعلم والتعليم لدى الدول المتقدمة عملية لاتتوقف عند سن معين أو مستوى معين. وبذلك يؤمن الفرد بعدم وجود حاجز يتصدى لطموحاته تحت أي مسميات.

**ثالثا: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا.**

إن اهتمام الحكومة الماليزية بتطوير قطاع التعليم نبع من حرصها على بناء الشخصية الوطنية المؤهلة علميا ، لمواكبة تطورات العصر والمساهمة في العملية الإنتاجية، والادراة الحديثة للاقتصاد ، فقوى العمل الماهرة هي التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، وتوظف ماليزيا اليوم التعليم لاستدامة النمو الاقتصادي من خلال تصديره كسلعة ذات ميزة تنافسية عالية بين الدول النامية، ومن أجل ذلك عملت ماليزيا على مايلي:

**١. دعم جودة التعليم:**

عملت الحكومة على تعزيز التعليم العام من خلال دعم المدارس القومية والسعي لأن تكون المدرسة الحكومية هي الخيار الأفضل لكل الماليزيين، وأن تكون العملية

التعليمية متوافقة ومواكبة للمعايير الدولية، والممارسات الممتازة على المستوى العالمي[١٨]، كما دعمت التعليم العالي ووجهته لخدمة الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف التنموية. ولتجسيد الجودة في كل المستويات الدراسية قامت الدولة بمايلي:

**أ. الجودة في التعليم الأساسي:**

من أجل الجودة ألزمت الحكومة الماليزية مراكز التعليم ماقبل المدرسي أن تطبق المنهاج القومي للأطفال في سن الخامسة والسادسة ابتدءا من سنة ٢٠٠٣، كما زادت الدولة من إنفاقها العام لبناء المزيد من المدارس، ومن أجل تحسين أداء التلاميذ في المدارس الابتدائية وضعت العديد من البرامج الداعمة مثل برنامج قروض الكتب الدراسية، برنامج دعم المناطق الأقل نموا خاصة في منطقة صباح وسرواك.

**ب. دعم الجودة في التعليم الثانوي:**

ونتيجة لزيادة الإنفاق العام على التعليم الثانوي بمختلف أنواعه زادت معدلات القيد المدرسي في كل من المدارس الثانوية الحكومية، والمهنية والفنية، وأنشأت الحكومة المزيد من المدارس والفصول الدراسية الجديدة، ومن نتائج هذا التوسع في هذا الجانب ارتفع عدد الطلاب في المساق العلمي والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم ١: قيد الطلاب في مؤسسات التعليم العام والمعاهد لعام ٢٠٠٠-٢٠١٠**

| البيان | عدد الطلاب | | | النسبة المئوية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٠ |
| ماقبل المدرسي | ٥٣٩٤٦٩ | ٧٠٢٨٩٧ | ٧٨٤٢٠٠ | ٩,٨ | ١١,٦ | ١١,٩ |
| الابتدائي | ٢٩٠٧١٢٣ | ٣٠٤٤٩٧٧ | ٣١٩٥٩٧٧ | ٥٢,٦ | ٥٠,٠٠ | ٤٨,٣ |
| الثانوية الصغرى | ١٣٣٠٢٢٩ | ١٣٣٠٢٢٩ | ١٤٢٥٢٣١ | ٢٢,٧ | ٢١,٩ | ٢١,٦ |
| الثانوية العليا | ٧٠٧٨٣٥ | ٧٦٣٦١٨ | ٨٨١٢٤٧ | ١٢,٨ | ١٢,٦ | ١٣,٣ |
| مابعد الثانوي | ٩٤٥٤٤ | ١٩٩٦٣٦ | ٢٧٧٩٠٤ | ١,٧ | ٣,٣ | ٤,٢ |
| معاهد المعلمين | ٢٣٧٤٠ | ٣٤٦٧٢ | ٤٥٨٩٩ | ٠,٤ | ٠,٦ | ٠,٧ |
| **الاجمالي** | **٥٥٢٩٤٨٣** | **٦٠٧٦٠٢٩** | **٦٦١٠٤٥٨** | **١٠٠,٠٠** | **١٠٠,٠٠** | **١٠٠,٠٠** |

**المصدر:** وزارة التعليم الماليزية، ووحدة التخطيط الاقتصادي، ٢٠١١

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع معدلات قيد الطلبة في المستوى قبل المدرسي حيث ارتفعت النسبة من ٪٩,٨إلى ٪ ١١,٩، نتيجة لزيادة عدد الأطفال الذين يحضرون للدخول إلى المدرسة، كذلك ارتفع عدد طلبة المدارس الثانوية العليا وفي معاهد مابعد الثانوي، كما ازداد قيد الطلبة في معاهد المعلمين من ٪ ٠,٤٪ إلى ٠,٧ ٪ وذلك راجع لرغبة الحكومة الماليزية في رفع عدد المعلمين من اجل زيادة جودة التعليم.

**٢ - الإنفاق التنموي على التعليم :**

التزمت الحكومة بتمويل قطاع التعليم بجميع مراحله ومستوياته وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات العامة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١ حوالي ١٨,٩٢ ٪ في المتوسط، وتصل مخصصات قطاع التعليم من إجمالي الموازنة العامة السنوية الخاصة بالتنمية حوالي ٢٥ ٪ في المتوسط، والجدول التالي يوضح نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي(٢٠).

**الجدول رقم٢: نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي**

| السنوات | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الإنفاق على التعليم من GDP | ١٨,٨٨ | ١٧,٦٨ | ١٧,٧١ | ١٨,١١ | ١٩,٥٦ | ٢١,٦٧ | ١٨.٨٣ |

**المصدر:** معطيات البنك الدولي، ٢٠١٢

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع نسبة متوسط الإنفاق العام على التعليم وهذه النسبة تتعدى نسبة الإنفاق العام على التعليم في الجزائر بثلاث أضعاف، وهذا ناتج عن رغبة الحكومة الماليزية في الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال التعليم.

وعلى صعيد التعليم الجامعي فقد دعمته الحكومة بالكامل ، خاصة في الفترة مابين ١٩٧٠ - ١٩٩٧ وذلك من خلال ابتعاث المحاضرين للحصول على الدرجات العلمية من الجامعات البريطانية، والأمريكية والاسترالية واليابانية، كما عملت على منح الطلبة المتفوقين منحاً إلى الخارج، وذلك بغرض تأهيل كوادر الخدمة المدنية، وهيئات التدريس بالجامعات المحلية ، وذلك يتوافق مع خطة التعليم الجامعي التي تعطي الأولوية للتأهيل وإعداد الكفاءات العلمية، ووصل عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج أكثر من ١٢٠٠٠٠ طالب سنة ٢٠١٠ يدرسون في مجالات الطب، الهندسة، والتقنية والعلوم(٢٠).

**٣. الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي[٢١]:**

من خلال التشجيع على إنشاء هيئات للبحوث في مؤسسات التعليم العالي، للقيام ببحوث علمية تخدم قضايا التعليم، والاستفادة من العلاقة مع المؤسسات المماثلة في خارج البلاد. وإدخال برامج الدراسات العليا في الجامعات الماليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجية ، مع ربط مخرجات التعليم بمخرجات سوق العمل وتلبية متطلبات الاقتصاد.

**٤. تطوير نظامها التعليمي باستمرار[٢٢]:**

عملت ماليزيا على تطوير نظامها التعليمي وإدخال تقنيات جديدة في مؤسساتها التعليمية، وتحديث مناهجها الدراسية في كافة المراحل وتبني مفهوم المدرسة الذكية، والخروج بالتعليم الأساسي من إطاره التقليدي الجامعي، إلى عملية تربوية حيوية يتركز فيها الاهتمام بالتلميذ واحتياجاته، كما لقي التعليم الثانوي اهتماما كبيرا من خلال المراجعة والتطوير المستمر للخطه، حيث اكتسب خريجو هذه المرحلة مرونة أكبر في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو الدخول إلى سوق العمل، وفي سبيل ذلك نفذت سياسات متعددة نذكر منها:

- تطوير برامج إعداد المدرسين وتدريبهم قبل الوظيفة وأثناءها، مما يؤدى إلى تحسن نوعية التعليم ومهنته.
- إنشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الإدارية المعنية بالتعليم، ومراكز التدريب وبين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والثقافية، والجامعات خدمة لأغراض تطوير التعليم وتحسين أدائه.

**٥. العمل على تطوير التعليم الفني[٢٣]:**

وضعت الحكومة أساسا لتطوير التعليم الفني وارتباط مناهجه بالواقع الاقتصادي، ودعمت توفير مستلزماته من المعدات والأجهزة المتطورة والحديثة، واستفادت من تجارب الدول الصناعية المتقدمة في المناهج النظرية والتطبيقات العملية، خاصة نماذج اليابان، والمانيا، وبريطانيا.

كما عملت على تكامل مناهج التعليم الابتدائي والإعدادي من ناحية موضوعاتها في خط متماسك يراعي الأهداف التربوية، وتحاول المناهج التعليمية في هذه المرحلة تنويع مصادر المعرفة، وتلاحق الجديد في العلوم والتكنولوجيا إلى جانب استخدام نظم المعلوماتية.

**٦. تشجيع التعليم العالي الخاص[٢٤]:**

بدأت الدولة بدءا من عام ١٩٨٣بإتباع برنامج لخصخصة المؤسسات العامة، وبدأت مؤسسات التعليم العالي الخاص في الظهور، وبدأ هذا التعليم بتقديم برامج مشتركة مع جامعات أجنبية في استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يدرس الطالب في هذه الجامعات في ماليزيا لمدة سنتين، ثم يكمل دراسته في الجامعات في هذه الدول ، أو يدرس في هذه الجامعات ويتحصل على الدرجة العلمية دون الحاجة للسفر، وسعيا نحو ضبط أوضاع التعليم الخاص والحفاظ على نوعية ومستوى التعليم العالي أنشأت الدولة المجلس القومي للاعتماد، ليتولى مسؤولية مراقبة مستوى ونوعية التعليم العالي المقدم بواسطة المؤسسات التعليمية الخاصة،وفي نفس الوقت توفير المتخصصين لتقييم المواد الدراسية التى تقدمها المؤسسات التعليمية.

**٧. اهتمام ماليزيا بإرسال أبنائها إلى الخارج للدراسة:**

أصبح الانفتاح على الخارج والاستفادة من الخبرات التعليمية للدول الأخرى ضرورة تسعى إليها كثير من الدول، لتواكب التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، وذلك بهدف توفير كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وماليزيا ليست استثناء من هذه الدول فراحت تشجع أبنائها على الدراسة في الخارج.

**٨. الاهتمام بتعليم المرأة[٢٥]:**

يشكل الاتجاه نحو الاهتمام بتعليم المرأة احد الملامح الهامة لتطوير التعليم في ماليزيا ، وقد تجلي ذلك في زيادة نسبة الإناث سواء بالنسبة للملتحقين بالتعليم في المراحل التعليمية المختلفة، أو العاملين في مجال التعليم العام والتعليم الجامعي ففي عام ٢٠١٠ بلغت الإناث الملتحقات بالتعليم الابتدائي والثانوي نسبة٪٩٠.

**٩. إعداد المعلمين قبل الخدمة[٢٦]:**

يتم إعداد المعلمين قبل الخدمة في كليات تدريب المعلمين التي تقع تحت إشراف قسم إعداد المعلمين في وزارة التربية. ويوجد في ماليزيا ٣١ كلية لتدريب المعلمين منتشرة في جميع أنحاء البلاد، تعد المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية. ومن ضمن هذه الكليات واحدة لإعداد معلم التربية الإسلامية، وأخرى لإعداد معلمي التعليم المهني والفني ، تختلف مدة الدراسة في هذه الكليات حسب نوع البرامج التي تقدمها فتشمل: سنة واحدة للخريجين الجامعيين للحصول على الدبلوم العالي (مابعد التخرج)، سنتين ونصف السنة (خمسة فصول دراسية) يحصل الطالب عند نهايتها على شهادة التدريس، ثلاث سنوات (ستة فصول دراسية) يمنح عند نهايتها شهادة التدريس للمتخصصين في التعليم الفني والمهني وإلى جانب تلك البرامج، تنظم بعض الكليات برنامجاً مدته فصل دراسي واحد يحصل الطالب عند نهايته على الشهادة الأساسية في التربية.

**١٠. الاهتمام بالبحوث والدراسات وتتمثل تلك العناية في الآتي [٢٧]:**

- دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها، ومن ثم تحليلها ودراستها، ويتم ذلك عبر شبكة الحاسب بدءاً من المدرسة فانتهاء بالوزارة.
- تقديم جائزة لكل معلم يقدم اقتراح بحث أو دراسة يحظى بالقبول.
- تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية، ووزارة العلوم والتقنية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى دعم مالي كبير من الشركات والمصانع.
- تهتم الدراسات الحالية بالإبداع في تدريس الرياضيات والعلوم، وبالطلاب الذين يعملون ويدرسون في الوقت نفسه ومدى رضا أصحاب العمل من مصانع وشركات عن أداء الخريجين ومستوى إعدادهم.
- يعنى بالمتفوقين من الطلاب حيث تمت تهيئة مدارس خاصة لهم ألحق بها سكن داخلي وتتم العناية به علمياً وتربوياً.

- تتجه ماليزيا إلى تحويل مدارس التعليم العام إلى مدارس المستقبل التي تستخدم التقنيات، وستعمم التجربة على جميع المدارس. (Smart School)

**١١ . تبني مبدأ أن التعليم عملية مستمرة:**

ويؤكد على هذا الاتجاه كثير من السياسات القومية الماليزية, حيث تعتبر أن هذا الاتجاه دعامة من دعائم التربية، تبنته كفكرة رئيسة في السياسة التعليمية، وهي تعمل على وضعه موضع التنفيذ. حيث أن نظام التعليم من خلال صيغه وأشكاله المتعددة يتيح امكانية التعليم المستمر، ولا يكون هذا خلال المراحل التعليمية فقط بل من خلال القدرة المستمرة في ذلك، ويتطلب ذلك المعاونة بين المدرسة والمجتمع[٢٨].

**١٢. تعدد مجالات الاختيار أمام الطالب:**

يعتبر هذا المبدأ شرطاً مهماً لنجاح السياسة التعليمية, فالكثير من السياسات التعليمية تنادي بضرورة تنويع وتوسيع مسارات التعليم وتشعيبه، ليتضمن التخصصات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والسياسي، والتي أصبحت سمة واضحة من سمات عصرنا الحاضر [٢٩]. من هذا المنطلق نجد أن ماليزيا عملت على إتاحة الفرصة للطالب لاختيار ما يلائمه من نشاطات ومهارات حسب إنجازه الأكاديمي، وميوله واتجاهاته ومقدرته العقلية والجسمية والنفسية, وذلك في المراحل التي يكون فيها الطالب أكثر نضجاً وقدرةً على الاختيار الجيد. كما ركزت السياسة التعليمية على المناوبة بين البرامج المنوعة مابين النظري والعملي والتقني والتطبيقي واليدوي، حتى يكون هناك توفيق بين التكوين العقلي والتكوين اليدوي, لكي يكون للتعليم قيمة تربوية نافعة، مع الحرص على التوازن الموضوعي بين التعليم الأكاديمي والفني والمهني, وربطها جميعاً بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

**١٣. تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة:**

إن المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع يعتبر هدفاً محورياً للسياسة التعليمية الماليزية. فللمجتمع الماليزى ميراثه الحضاري وقيمه وتاريخه ومنجزاته، لذلك حرصت على أن تنعكس في مناهجه ومقرراته وفي فلسفته وأهدافه, حيث أن التعليم هو السبيل الأمثل للإستعادة والحفظ والتقويم والتجديد، نجد أن القادة الماليزيين قاموا بوضع السياسة العامة للدولة عام ١٩٧١ والتي تقوم على الآتي [٣٠]:

- الإسلام الدين الرسمي للدولة مع كفالة حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر التعبدية للآخرين، واستيعاب عناصر ومكونات الثقافات الأخرى في المنطقة لإثراء الثقافة القومية.
- أساس الثقافة الوطنية هو الثقافة المرتبطة بإقليم جنوب شرق آسيا.
- يشكل الإيمان بالله الركن الأول فيما يعرف بالعقيدة الوطنية أو المبادئ الوطنية.
- تأكيد أهمية مكونات الوحدة الوطنية عبر اللغة المشتركة الملاوية والنظام الملكي « السلطة الروحية» والنظام النيابي الديمقراطي « السلطة السياسية»، وبناء على المبادئ القومية وضعت السياسات القومية الثلاثة التي اعتبرت ركيزة التنمية في ماليزيا وتمثلت فيما يلي[٣١]:

**السياسة التعليمية القومية :** هي السياسة الموجهة لنظام التعليم القومي، باعتبار اللغة الرسمية اللغة الملاوية أداة رسمية للتعليم، مما ساعد على تمتين الوحدة الوطنية.

**السياسة الاقتصادية الجديدة :** هي السياسة التي استهدفت إعادة هيكلة المجتمع وتحديد نمط التطور التنموي الاجتماعي.

**السياسة الثقافية القومية :** من خلال هذه السياسة تم تحديد سمات ومرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**رابعا: مدى استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في المجال التعليمي:**

قبل الخوض في النقاط التي يجب أن تهتم بها الجزائر انطلاقا من نجاح التجربة الماليزية، نقوم أولا بتشخيص السياسات التعليمية بالجزائر، وأوجه القصور التى تعاني منها من خلال النقاط التالية:

**١. السياسات التعليمية في الجزائر :**

إن تحليل السياسات التعليمية في الجزائر يتيح الفرصة للتعرف على أولويات الحكومة وتوجيهاتها الفعلية في هذا المجال، كما أنها تتيح للباحث فرصة الاقتراب من أوجه القصور التي تعانيها هذه السياسة والتى تمثلت في التالي:

**أ. الانفاق العام على التعليم:**

يعتبر قطاع التعليم من أهم القطاعات الحساسة، التي أصبح ينظر إليها كمجال خصب للاستثمار لدوره الكبير في دفع عجلة النمو، كما أكدت نظرية رأس المال البشري للنمو على أن الإنفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد.

إن الاتجاه العام لتطور نسبة الميزانية العامة لقطاع التعليم بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، يعكس خصوبة المالية العامة التي توضع تحت تصرف هذا القطاع، ويوضح الجدول التالي ذلك:

**الجدول رقم (٣): تطور نسبة قطاع التعليم ودرجة حساسيتها**

**إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة٢٠١٢-٢٠٠٢**

| السنوات | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التعليم من الناتج المحلي(%) | ٦,٥٢ | ٦,٠٨ | ٥,٧٢ | ٥,٠٩ | ٥,٢٠ | ٥,٤٢ | ٥,٢٤ | ٧,٩٦ | ٧,٢٨ | ٩,٤٠ | ٦,٣٤ |

**Source:** www.ons.dz (19/08/2013).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة قطاع التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت في المتوسط للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢ نسبة ٦,٢٧٪ ووصلت هذه النسبة في سنة ٢٠١١ إلى ٩,٤٠٪ ، وما ميز فترة الدراسة هو الوفرة في الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

**ب. زيادة التأطير :**

نظرا للتزايد المستمر في أعداد التلاميذ منذ الاستقلال ولضمان تأطير جيد تم توظيف معلمين وأساتذة، وذلك لمواءمة احتياجات تأطير المتمدرسين الجدد. حيث أنه ومع الدخول المدرسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الذي شهد إصلاح في المنظومة التربوية، وصل عدد المعلمين والأساتذة في الطورين الإبتدائي والمتوسط إلى ٢٧٧٩٢٩، بين معلم وأستاذ، وحقق معدل تأطير قدر بأستاذ لكل ٢٤ تلميذ، لتواصل الزيادة في أعداد الأساتذة بحلول الموسم الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ عدد الأساتذة بـ ١٤٤٨٩٠ ، وبمعدل تأطير في حدود أستاذ لكل ٢٣ تلميذ. كما سجلت عملية

التأطير في الطور الثانوي تطورا ايجابيا سنويا بالاعتماد على الكفاءات المحلية، فيما بلغ معدل التغطية أستاذ لكل ١٩ تلميذ.

**ج. إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته [٣٢]:**

يقاس تقدم المجتمعات في كثير من الأحوال بمدى قدرة ذلك المجتمع على توفير التعليم الإبتدائي لجميع من هم في سن التعليم، أو من فاتهم دخول المدرسة في تلك السن، لذا نجد السياسة التعليمية في الجزائر أعطت التعليم الإبتدائي الأسبقية، كما نصت على إلزامية التعليم المتوسط. وجعله مجانا حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع.

**د. المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية[٣٣]:**

ويقصد به «إفساح الطريق لجميع الأطفال والشباب في المجتمع ممن لديهم الاستعداد للاستمرار في التعليم، ومن ثم الحصول على الوظائف والأدوار ذات المسؤولية والقوة، بغض النظر عن الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم، فلم توجه السياسة التعليمية في الجزائر لخدمة فئة أو مجموعة من فئات المجتمع، بل المساواة بين المؤهلين في فرص الالتحاق بالتعليم، سواء في التعليم الأساسي، أو تعليم الكبار، أو تعليم البنات، أو تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

**ه. تقويم السياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع:**

إن تغيير السياسة التعليمية أمر منطقي ليساير التغيرات الحادثة في المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية, فنجد أن الكثير من الدول تلجأ إلى تعديل سياساتها التعليمية عند ظهور مشكلة في نظمها التعليمية، أو عند الحاجة إلى التغيير أو لمقابلة احتياجات ومتطلبات المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية. من هذا المنطلق نصبت في ١٣ ماي ٢٠٠٠ اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، وتم المصادقة على المشروع النهائي للإصلاح الجديد في مارس ٢٠٠١، ودخل حيز التطبيق التدريجي في الموسم الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ [٣٤].

**و. تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة [٣٥]:**

يرتكز النظام التربوي في الجزائر دائما على مقوماته الجغرافية والحضرية والتاريخية، باعتبارها الحبكة التاريخية التى تعمل على ترقية قيم المجتمع ، وهذه

القيم لها صلة بالطابع الوطني، من خلال العمل على غرس الوطنية في نفوس التلميذ والذي يرتكز بدوره على:

- صون المركبات الأساسية للهوية الوطنية والتي هي: السلم، العروبة، الأمازيغية.
- التمسك بحاضر الجزائر وماضيها .
- السعي لبقاء الجزائر في محفل الأمم ولحماية هويتها وتمجيدها وعظمتها .

أما الطابع الديمقراطي فإنه يتكفل بثقافة الديمقراطية ، سواء تعلق الأمر بتنظيم النظام التربوي أو بمحتوياته وكيفيات سيره ، والتي تستند إلى:

- قبول الاختلاف ومن ثم قبول الآخر بكل مكوناته البدنية، والفلسفية، والسياسية، والايديولوجية .
- قبول سيادة الأغلبية مع احترام حقوق الأقلية .
- التحكم في اللغات الأجنبية لإدراك المعرفة العالمية ، والمشاركة بفعالية في المبادلات العلمية .

**٢ - أوجه القصور في السياسة التعليمية في الجزائر:**

رغم كل النتائج المحققة، إلا أن السياسية التعليمية في الجزائر مازالت تعانى من العديد من النقائص تتمثل في الآتي:

- تواضع في نسب الإنفاق على التعليم في الجزائر بالنسبة للموازنة العامة، أو بالنسبة للناتج المحلي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢) بـ٦,٢٧٪ ، غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة ببعض الدول فقد وصلت النسبة خلال نفس الفترة إلى ١٤,١٪ في كل من كوبا و٧,٧٪ في الدانمارك ٣٦. وهذا ما ينعكس على نوعية التعليم وبالتالي على نوعية رأس المال، كما نجد أن معظم النفقات الموجهة لهذا القطاع هي نفقات رأسمالية في البني التحتية، مما يعكس الجهد المبذول من طرف الدولة في توسيع النظام التعليمي، على حساب تحسين نوعية التعليم.
- بالرغم من أن السياسة التعليمية في الجزائر ركزت على مناهج إعداد المعلمين إلا أنها لم تتطرق إلى المهارات التقنية والتعليمية، ومهارات وأساليب التدريس

وأهمية التأهيل العلمي المتخصص، والتأهيل التربوي والثقافي الذي يجب أن يكتسبه المعلم. كذلك لم تهتم بوضع أهداف محددة لإعداد المعلم قبل الخدمة وبعدها أو أهمية وجود معايير تعليمية دقيقة لاختيار المعلم، أو استمرارية ممارسته للمهنة مثل إجازة التدريس بحيث لا يمارس المهنة إلا من لديه القدرة على ذلك، من خلال اختبارات مقننة ومقابلات شخصية. كما أنها ركزت أكثر على توفير أعداد كبيرة من المعلمين وهذا واضح من خلال الزيادة الكبيرة في أعداد المعلمين والأستاذة، على حساب نوعية وجودة هؤلاء المعلمين.

- بالنسبة لإلزامية التعليم الأساسي ومجانيته: نجد أن نسبة الاستيعاب منخفضة نسبياً وبعيدة عن الـ ١٠٠٪ ، وبشكل واضح فهذا انعكاس لعدم تبني نظام إلزامية التعليم في المراحل الأولى من التعليم العام، كما نجد أن معدلات الأمية مازالت مرتفعة فبعدما قدرت سنة ١٩٩٨ بـ ٣٢٪ وصلت النسبة سنة ٢٠١١ إلى ١٩,٤٪ (٣٧). كما شهد قطاع التعليم نسبة من التسرب الطوعي من المدرسة قدرت بـ ٦,٨٪ سنة (٣٨) ٢٠٠٩ .

- تتوزع نسب التمدرس في التعليم الثانوي إلى ٤٦,٠١٪ بالنسبة للإناث و٣١,٦٦٪ بالنسبة للذكور، هذا العدد يبين العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري، حيث أن نسبة ٢٣٪ فقط من المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي ¼ المتمدرسين، وهو ما يعني أن ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم (٣٩).

- عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل حيث نجد ان نسبة البطالة قدرت في الجزائر نسبة ١٠ ٪ عام ٢٠١٣ ، ونجد أنها تمس أكثر الخريجين من الجامعة، حيث بلغت نسبة البطالة بينهم نسبة ويرجع ذلك إلى (٤٠) :

- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي، التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من

الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

- إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة، وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم ، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، حيث أشار البنك الدولي عام ٢٠١١ أن بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط لاتزال بعيدة عن تحقيق الهدف مادام ٨ ٪ من طلبتها في تخصصات الهندسة [٤١].
- عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول وعدم تطوير المناهج حسب حاجة سوق العمل.

- أما بالنسبة للتقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع: نجد أن هذا التقويم لم يتم على أرض الواقع إلا سنة ٢٠٠٣. ومما لاشك فيه أن احتياجات الأفراد والمجتمع في بلادنا تتبدل وتتطور ، مما يستوجب التأكد من استمرار صلاحية هذا النظام. فهناك تغير واضح في المستوى الثقافي والاقتصادي والتقني وفي أساليب الحياة اليومية تستدعي تغييراً موازياً.

- لم يعط الاهتمام لتعليم ما قبل المدرسة فما زال عدد الملتحقين بها قليل جداً مقارنة بالدول الأخرى، حيث لا يزال الكثيرون يعتبرون هذه المرحلة مرحلة ترفيهية أكثر من كونها تربوية, لذلك نجد أن التعاون بين الأسرة وهذه المدارس يكاد يكون شبه معدوم.

- كما نجد أن المنهج في الجزائر أعطي الاهتمام الأكبر للكتاب المدرسي، طبقاً للتعريف القديم للمنهج والذي يركز على الكتاب المدرسي فقط كمفهوم للمنهج المدرسي، مما جعل العملية التعليمية يطغى عليها التلقين وليس المقاربة بالكفاءات كما هو معمول به عالميا [٤٢] .

**٣ - ما يمكن للجزائر أن تستفيد منه من تجربة التعليم الماليزية:**

انطلاقا من تجربة ماليزيا في مجال التعليم ، ومدى فعاليته في تغطية الطلب على اليد العاملة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، يمكن الاستفادة من تلك التجربة من خلال إتباع الاجراءات التالية:

**- تنمية قدرات المعلم والأستاذ في كل الاطوار التعليمية:**

يعتبر المعلم العامل الرئيسي في أي نظام تعليمي، وأداة الإصلاح والتطوير التنموي، وهو مايجب على الحكومة أن تعطيه اهتماما زائدا من خلال الإصلاح المالي لأحوال المعلمين، وزيادة الاعتمادات المخصصة لإعدادهم ، وتعزيز الحوافز المادية لهم ، إضافة إلى الزيادات في الرواتب عن طريق دعم الحوافز المادية ، واعتمادات الرعاية الاجتماعية، مع العمل المستمر على التأهيل المستمر للأستاذ من خلال تبني سياسة مستمرة للتدريب العلمي والتربوي.

**- تطوير المقررات والمناهج الدراسية :**

بحيث يجب أن ترتبط هذه المقرارات والمناهج الدراسية بكل ماهو جديد في البيئة الاجتماعية والثقافية والإجتماعية على المستوى الدولي.

**- الاهتمام بالتعليم الفني:**

يجب إعطاء التعليم الثانوي الفني أهمية بالغة وذلك لارتباطه باحتياجات التنمية ، وإمداد قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء الإنتاجية، أو الخدمية بالعمالة الفنية والماهرة، والتي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

**- الدعم المستمر للسياسات تطوير البحث العلمي:**

يجب زيادة ورعاية دعم الحكومة للأبحاث العلمية في الجامعات وتطبيقها على أرض الواقع، والعمل على تشجيع وجود الروابط القوية بين الشركات والباحثين، والتقنيين والمؤسسات المالية، من أجل استخدام نتائج البحوث الجامعية في الأغراض

التجارية، والسعي إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع، لتطبيق المخترعات العلمية في الصناعة، وخلق علاقة بين الأكاديميين والباحثين في الجامعات.

**العمل على ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل:**

من خلال التأكيد على ربط السياسة التعليمية بالتخطيط طويل الأجل، والتأكيد على تكاملها وانسجامها مع قطاعات المجتمع الأخرى، وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل. ويتطلب تحقيق ذلك إدراك احتياجات التنمية وسوق العمل الحكومي والخاص، واستخدام مفهوم «شبكة التعليم» كاتجاه شامل في التخطيط، ومن ثم إعادة صياغة وبناء السياسة التعليمية في ضوء ذلك.

**الاهتمام بجودة التعليم:**

يجب الاهتمام بجودة التعليم وفقاً للمعايير الحديثة ودمج التقنية بالتعليم، بإعتبارها مكوناً أساسيا في العمل التربوي, والاهتمام بالتعليم من أجل الإبداع والابتكار، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والتقنية. كما أن هناك العديد من التطورات العالمية والظواهر الجديدة التي ينبغي أن تواجهها السياسة التعليمية لأهمية ذلك في الألفية الثالثة، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة، والثورة التقنية الهائلة في مجال الالكترونيات الدقيقة، والحاسبات الآلية والإنسان الآلي، وصناعة المعلومات والاتصالات والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء.

**الاهتمام بالتأهيل والتدريب:**

من خلال العمل على متابعة أداء المعلم وتحسينه، وإعداده ضمن برنامج ثقافي وعلمي ومهني متوازن، يتناسب مع الدور الكبير الذي يؤديه في تربية الأجيال، ويتناسب كذلك مع الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تفرض على المعلم أعباء جديدة. فتدريب المعلم لا يكون قبل الالتحاق بمهنة التدريس فحسب وإنما يتصل ويتواصل ليكون أثناء الخدمة.

**الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص:**

ضرورة مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمة، باعتبار أن هذا القطاع يلعب دورا أساسيا، مع التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والمقررات الدراسية، حيث تلعب هذه الطريقة دورا ايجابيا في توفير فرص عمل أفضل لهؤلاء الخريجين.

**نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة:**

ومن وسائل نقل التقنية إقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقية، تلك الحاضنات التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مرورا بتقديم الخدمات الاستشارية والتجهيزات المكتبية، وحتى استضافة المشاريع ورعايتها حتى تتخرج من الجامعة، مع العمل على ضرورة انفتاح نظام التعليم في الجزائر على أنظمة التعليم الغربية، وخاصة البريطانية والأمريكية، والتوسع في استعمال الانجليزية كلغة للتعليم والبحوث العلمية.

**التعليم القائم على الإبداع والابتكار:**

إن تجسيد فكرة المدرسة الذكية التي تقوم على مفهوم إبداعي، سيساهم بدون شك بمحصلته النهائية في تحسين مخرجات التعليم، من خلال رفع تحصيل الطلاب، وحسن استغلال تقنية المعلومات بما توفره من أدوات حديثة للتعلم، كما تؤدي إلى تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب، وتمكنهم من استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية، وابتكار الأساليب والطرق الكفيلة بارتباطهم بشبكة عالمية.

**الخاتمة :**

يمكن القول أن من أهم أسباب الانجاز التنموي في ماليزيا هو نجاح سياستها التعليمية، ويمكن القول أن من أهم عوامل نجاح السياسة التعليمية ابتدء من الثمانينيات هو وجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم، تمتلك تصورا استراتيجيا لدور التعليم في التنمية ، وبذلك استطاعت التجربة الماليزية أن توظف التعليم لصالح التنمية وتعظيم المحصلة النهائية له، وأكدت أن السياسة التعليمية الناجحة طريق للنجاح.

## الهوامش والمراجع


١ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص٦٩.

٢ - كياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية «دراسة حالة جامعة معسكر»، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية ٢٠١١/٢٠١٢، ص ٢١.

٣ - محمد بوعشة، ازمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٠.

٤ - عبد الله بوبطانة، تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، مجلة التربية الجديدة،١٩٩٠، أفريل، العدد ٤٩، ص ٣٩.

٥ - الميداني عبد الرحمن. «السياسة التعليمية.» مجلة المعلم, السعودية، العدد ٤٢, ١٩٩٢, ص ١٢ .

٦ - الغامدي حمدان، عبد الجواد نور الدين. تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج, ٢٠٠٢ ، ص٢٠.

7 - Ministry of education Malaysia.2008.annual report.kuala lumpur.

8 - Ministry of finance Malaysia 2008.Economic report .kuala lumpur.

9 - Ministry of education Malaysia.2008.malaydsian education statistics.kuala lumpur.

10 - Department of Statistics Malaysia.2006.social statistics bulletin.

11 - Ninth Malaysian plan.2006.Ministry of Education Statistics.2008.

12 - Ninth malaysia plan.op.cit.p238.

13 - Ministry of education malaysia. Executive summary education development plan 2001-2010.

14 - Ministry of education Malaysia. Executive summary education development Plan 2011-2020.

15 - Idem.

16 - Malaysia,2003. Federal constitution , kuala lumpur, International law book service.article 153.

17-Mashkuriyaacob,scienceandtechnologypolicymakinginMalaysia :responding to the challenge economy, first annual conference department studies, cairo university .2003.pp3-7

18 - Des donnée de la banque Mondiale.2011.

19 - Ministry of finance of Malaysia 2008.Economic report .kuala lumpur : National printing.

20 - Awang had salleh 1994.»phase of Development of moderen education in Malaysia «.in malaysian development experience , National instituts of public administration .Malaysia.pp98-101.

21 - Ibrahim abu shah, et, al, the humain resource perspective towards acheiving vision 2020, institute teknologi mara.1999.p19.

٢٢ - ميرفت عبد العزيز : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، القاهرة، ٢٠٠٠.، ص ص٣١٦-٣١٥

23 - Ibrahim abu shah.op,cit,pp2-3.

24 - Ministry of education : education in malaysia a journey to exellence,kuala lumpur : educational planning and research division, 2002.p5. –

25 - Maimunah ismail and Aminah ahmed : women and work : challenge and industrializing nations, london, ASEAN academic press ,1999.pp28-133.

٢٦- قورين حاج قويدر، كتوش عاشور، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية، مركز الدراسات الإقليمية بالموصل، العدد ٤، ٢٠١٠، ص١٤-١٥

-٢٧ نبيه نديم العبيدي، استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، جامعة المستقبل في اليمن، العدد١٠، ٢٠١١، ص٤٩.

28 - Viola Thimm; EDUCATION, MIGRATION, GENDER: POLICIES OF EDUCATION IN MALAYSIA AND SINGAPORE; Institute for Social and Cultural Anthropology& DFG Research Training Group “Dynamics of Space and Gender”; University of Göttingen, Germany; 2005. P10.

29 - UNESCO. International Commission on Education for the 21st Century. Report of the Commission Preliminary Synthesis. Paris: UNESCO. Oct. 1995 . P20.

30 - Derman Abdul-Aziz ( 1999), Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia, P3

31- Mahathir Mohamad (2000) , Island and the muslimummah, pelanduk publications, Kuala Lumpur,Malaysia, P56.

٣٢ - بوحفص مباركى، اصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا : افاق وتحديات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ١٠-٦ ماي ٢٠١٠، ص ١٢

33 - Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement Algérien, Algérie, 2011. P29.

٣٤ - بوفحلة غياث، التربية والتكوين، الكتاب الثاني، دار الغرب، الطبعة الأولى، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٤٠-٤١.

35 - L’edicateur . revue Algérienne de l’éducation . la restructuration de secondaire. octobre 2005. P 7.

36 - The World Bank, World Development Indicators, 8 January 2013, www.data.worldbank.org /indicator ISE.XPD.Total.GD.ZS

٣٧ - عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري، على الموقع التالي:

www.iefpedia.com /arab-content/uploads/2012

38 - Idem.

٣٩- وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر، مرجع سابق

٤٠ - سيلان جبران العبيدى، ضمان مخرجات التعليم العالي في اطار حاجيات المجتمع، المؤتمر الثاني عشر، ١٠-٦ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١٤

٤١ - البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطى، اوت ٢٠١١، ص ١٣

٤٢ - السلوم, حمد بن ابراهيم. التربية والتعليم العام في المملكة العربية السعودية بين السياسة والنظرية والتطبيق: نظرة تقويمية. ولاية ميريلاند: انترناشونال جرافيكس. ١٤١٦ه، ص٣٤-.